

الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في منطقة وادي الشاطئ.

عبد الرؤوف عبد الله وريق * - المعهد العالي للعلوم والتقنية تامزawe-
الشاطئ

تاريخ القبول 1 / 7 / 2025م

تاريخ الاستلام 1 / 4 / 2025م

Accounting Disclosure of Social Responsibility Costs in Libyan Commercial Banks: an Applied Study on Commercial Banks in the Wadi Al-Shati Region, Libya

*Abdulraouf A. Wareeq – Higher Institute of Science and Technology,
Tamzaweh – Al-Shati, Libya

Abstract

This study aims to analyze the reality of accounting disclosure of social responsibility costs in Libyan commercial banks, focusing on banks operating in the Wadi Al-Shati region. The study adopted a descriptive-analytical methodology using a questionnaire to collect data from all employees of commercial banks in the targeted region. The results revealed that 94% of the banks under study do not comply with accounting disclosure of social responsibility costs. The study identified three main groups of obstacles: legislative and legal obstacles that topped the ranking (absence of mandatory legislation and inadequate regulatory laws), followed by organizational and administrative obstacles (weak organizational structures and absence of specialized departments), then professional and technical obstacles (lack of accounting expertise and absence of specialized training). The study recommended the necessity of enacting mandatory local legislation, developing national accounting standards, establishing specialized social responsibility units, developing training programs for accounting personnel, and strengthening oversight and accountability mechanisms, which would contribute to raising the level of disclosure and transparency in the Libyan banking sector.

Keywords: Accounting disclosure, social responsibility, Libyan commercial banks, Disclosure obstacles, Banking transparency.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، مع التركيز على المصارف العاملة في منطقة وادي الشاطئ. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من جميع موظفي المصارف التجارية في المنطقة المستهدفة. وكشفت النتائج عن عدم التزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية بنسبة عالية جداً تبلغ 94%. كما حددت الدراسة ثلاث مجموعات رئيسية من المعوقات: المعوقات التشريعية والقانونية التي تصدرت الترتيب (غياب التشريعات الملزمة وقصور القوانين المنظمة)، تليها المعوقات التنظيمية والإدارية (ضعف الهياكل التنظيمية وغياب الأقسام المتخصصة)، ثم المعوقات المهنية والفنية (نقص الخبرة المحاسبية وغياب التدريب المتخصص). وأوصت الدراسة بضرورة سن تشريعات محلية ملزمة، تطوير المعايير المحاسبية الوطنية، إنشاء وحدات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية، تطوير البرامج التدريبية للكوادر المحاسبية، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة، بما يساهم في رفع مستوى الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي الليبي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، المصارف التجارية الليبية، معوقات الإفصاح، الشفافية المصرفية.

المقدمة:

لقد حظي مفهوم المسؤولية الاجتماعية اهتماماً متزايداً على الصعيد العالمي خلال السنوات الأخيرة، متجاوزاً كونه مجرد مبادرات خيرية ليصبح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الأعمال المستدامة، حيث يظهر هذا التطور بشكل خاص في القطاع المصرفي الذي يعتبر دعامة أساسية للاقتصاد في أي دولة، حيث لم يعد دوره مقتصرًا على تحقيق الأرباح والوساطة المالية فحسب بل اتسع ليشمل مسؤوليات أوسع تجاه المجتمع والبيئة (1). وهذا الاهتمام المتنامي يعكس فلسفة أعمال جديدة تشير بضرورة مساهمة المنظمات في تحقيق رفاهية المجتمع إلى جانب أهدافها الاقتصادية إدراكاً بأن استدامة الأعمال على المدى الطويل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى مساهمتها الإيجابية في البيئة المحيطة بها (2).

وعليه أصبحت المسؤولية الاجتماعية تُمثل التزاماً أخلاقياً واقتصادياً للمصارف تجاه المجتمعات التي تعمل فيها، حيث يتجسد هذا الالتزام في مجموعة من الممارسات

التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الشمول المالي، وتبني ممارسات صديقة للبيئة (3). ونظرًا للدور المحوري الذي تلعبه المصارف التجارية في ليبيا ضمن الهيكل الاقتصادي، خاصةً في مرحلة تتسم بالتحديات وتتطلب جهودًا تنموية كبيرة، يصبح من الضروري لهذه المصارف ليس فقط تبني استراتيجيات واضحة ومحددة للمسؤولية الاجتماعية، بل والأهم من ذلك، الإفصاح الشفاف والدقيق عن تكاليف هذه المسؤولية ضمن تقاريرها المالية، هذا الإفصاح يضمن المساءلة، ويعزز الثقة بين المصارف وأصحاب المصلحة المتعددين (المستثمرين، العملاء، المشرعين، المجتمع) ويوفر أساسًا لتقييم الأداء الاجتماعي للمصرف (4).

وعليه فإن عملية الإفصاح عن هذه التكاليف يواجه مجموعة من التحديات والمعوقات والتي قد تتبع من عدة عوامل كغياب المعايير المحاسبية الموحدة لهذه التكاليف، أو ضعف الأنظمة المحاسبية الداخلية، أو نقص الوعي بأهمية الإفصاح، أو صعوبة قياس الأثر المالي للمبادرات الاجتماعية والبيئية. بناءً على هذا التحليل، تهدف الدراسة إلى تقديم مقترحات عملية وقابلة للتطبيق لتطوير هذه الممارسات، بما يتماشى مع المعايير الدولية للإفصاح والشفافية، وبالتالي المساهمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي الليبي ودعم جهود التنمية المستدامة (5).

مشكلة البحث:

تُعاني المصارف التجارية الليبية من قصور في الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، مما يؤثر سلباً على شفافية المعلومات المقدمة لأصحاب المصالح وعلى قرارات المستثمرين. وقد أشارت دراسات سابقة إلى وجود تباين في مستويات الإفصاح عن هذه التكاليف بين المصارف، كما أن هناك ضعفاً في تطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (6). وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي اهم معوقات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية بمنطقة وادي الشاطئ؟
- ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:
- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية؟
- هل تلتزم المصارف التجارية بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في؟

- ما هي اهم معوقات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية التي تواجه المصارف التجارية بمنطقة وادي الشاطئ

فرضيات الدراسة:

- في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود التزام من المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات تشريعية تواجه الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية محل الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات تنظيمية تواجه الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية محل الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات مهنية تواجه الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة الى:
- التعرف على مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي ومفهوم المسؤولية الاجتماعية بالمصارف التجارية.
- التعرف على مدى التزام المصارف التجارية الليبية بأداء مسؤولياتها الاجتماعية والافصاح عنها.
- التعرف على اهم المعوقات التي تواجه الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على مدى التزام المصارف التجارية بمنطقة وادي الشاطئ بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، وتحليل هذا الالتزام في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والممارسات الفضلى، بما يساهم في تقييم الأداء المؤسسي للمصارف في هذه المنطقة، إضافة الى بيان اهم المعوقات التي تحول دون الإفصاح المناسب عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية لمساعدة المصارف التجارية الليبية في تطوير ممارساتها من خلال تقديم مقترحات عملية لتذليل هذه المعوقات.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل اهم المعوقات التي تواجه الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية من خلال تقنية الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في منطقة وادي الشاطئ من خلال مسح شامل لجميع موظفي هذه المصارف.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: المصارف التجارية بمنطقة الشاطئ.
- الحدود الزمانية: الفترة من 2024-2025.
- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على موضوع الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

الدراسات السابقة:

- دراسة خالد البشير محمد وعبد الحميد علي (2025) - المصارف التجارية بمدينة مسلاته (ليبيا) ، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية العاملة في مدينة مسلاته. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبيان على 220 مشاركاً من المصارف التجارية في المنطقة، وخلصت الدراسة الى وجود معوقات كبيرة أهمها عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وضعف الأنظمة والتشريعات الملزمة للإفصاح، إضافة الى ارتفاع تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود رؤية واضحة لدى الإدارة، وكذلك عدم كفاية الموارد المالية المتاحة (7).
- دراسة ناصر (2021) - المصارف المصرية ، وتناولت هذه الدراسة تحديات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف المصرية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن التحديات الرئيسية تشمل: نقص التدريب وضعف القدرات الفنية للعاملين- التكاليف العالية المرتبطة بتنفيذ الإفصاح- القيود التنظيمية ونقص التشريعات الداعمة- غياب الإطار المنهجي الواضح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية- ضعف الوعي العام بأهمية المسؤولية الاجتماعية (8).
- دراسة المكي سعود (2020) - الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا ، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في

الشركة الأهلية للإسمنت في ليبيا. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وزعت على 70 مشاركاً من الشركة، بمعدل استجابة 85.7%، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات كبيرة تواجه الشركة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أهمها عدم إدراك متخذي القرار لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية، ضعف التشريعات والقوانين الملزمة للإفصاح، ارتفاع تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ونقص الموارد المالية، عدم توفر الكفاءات البشرية المدربة في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية (9).

– **دراسة : العدوان (2020) - المصارف الأردنية ،** ركزت هذه الدراسة على معرفة تأثير المعوقات التنظيمية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الأردنية. وتوصلت إلى أن وجود تأثير كبير للمعوقات التنظيمية على مستوى الإفصاح، أضاف إلى ذلك وجود نقص في الدعم الحكومي للتشريعات المتعلقة بالإفصاح، وعدم وجود نظام متكامل للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، وضعف آليات التواصل بين أقسام المصرف المختلفة، وأخيراً عدم وجود مؤشرات أداء واضحة لقياس الإفصاح (10).

– **دراسة: أبو سمرة (2009) - معوقات الإفصاح في الشركات المساهمة الفلسطينية ،** وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، من وجهة نظر مدقي الحسابات وإدارات الشركات. وأظهرت النتائج وجود معوقات متعددة، أهمها (ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وضعف الثقافة المؤسسية للشركات المساهمة في القضايا الاجتماعية والبيئية، وأيضاً ضعف اهتمام الجمعيات المهنية بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وارتفاع تكاليف الإفصاح الاجتماعي، وعدم وجود حوافز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة (11).

– **دراسة الزهراني (2019) - المصارف الخليجية ،** في هذه الدراسة تم تحديد معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الخليجية، ووجد أن التحديات الرئيسية تتمثل في: نقص الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها والتكلفة العالية لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، وكذلك نقص البنية التحتية التقنية الداعمة، إضافة إلى غياب الإطار التشريعي الموحد للإفصاح، وضعف المهارات الفنية والكفاءات البشرية المتخصصة (12).

أولاً- الإطار النظري للدراسة:

1- الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية:

يعرف الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية بأنه "عملية توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية والتكاليف المرتبطة بها إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة بطريقة تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة" (13). ويوجد عدة أشكال للإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية أهمها:

– **الإفصاح الوصفي:** وهو عرض معلومات وصفية (غير كمية) عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمصرف، مثل وصف البرامج الاجتماعية والبيئية التي يقوم بها المصرف.

– **الإفصاح الكمي غير المالي:** وهو عرض معلومات كمية غير مالية عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، مثل عدد المستفيدين من برامج التمويل الاجتماعي، وعدد ساعات التدريب للموظفين (14).

– **الإفصاح المالي:** وهو عرض معلومات مالية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، مثل حجم الإنفاق على البرامج الاجتماعية والبيئية (15).

– **الإفصاح المتكامل:** وهو الجمع بين الإفصاح الوصفي والكمي والمالي في تقرير واحد يسمى "تقرير المسؤولية الاجتماعية" أو "تقرير الاستدامة" (16).

2- أساليب الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية

تتعدد أساليب الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، ومن أهمها:

– **الإفصاح ضمن القوائم المالية الأساسية:** وذلك بإدراج بنود خاصة بتكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي، مثل إظهار التبرعات كبند مستقل في قائمة الدخل (17).

– **الإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:** وذلك بتقديم معلومات تفصيلية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية (18).

– **تقرير مجلس الإدارة:** حيث يمكن تضمين معلومات عن أنشطة وتكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي.

– **تقارير منفصلة:** وهي تقارير خاصة بالمسؤولية الاجتماعية يتم إعدادها بشكل منفصل عن التقارير المالية، مثل تقرير المسؤولية الاجتماعية أو تقرير الاستدامة.

– **الإفصاح عبر الإنترنت:** وذلك بنشر معلومات عن أنشطة وتكاليف المسؤولية الاجتماعية على موقع المصرف الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي.

- الإفصاح في تقارير متكاملة: وهي تقارير تجمع بين المعلومات المالية وغير المالية للمصرف، بما في ذلك معلومات عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (19).
- 3- معوقات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية
- توجد عدة معوقات تواجه عملية الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية وان اختلفت حدتها الا انها مازالت تشكل تحدي امام هذا الإفصاح ومن اهم هذه المعوقات ما يلي:
- **المعوقات التشريعية والقانونية**
- تواجه المصارف التجارية الليبية العديد من المعوقات التشريعية والقانونية التي تحد من الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية وتشمل:
- غياب التشريعات الملزمة: حيث لا توجد تشريعات محلية ملزمة تلزم المصارف بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، مما يجعله أمراً اختيارياً يخضع لتقدير إدارة المصرف (20).
- قصور القوانين المنظمة للقطاع المصرفي: حيث لا تتضمن القوانين المنظمة للقطاع المصرفي الليبي نصوصاً واضحة حول المسؤولية الاجتماعية للمصارف وكيفية الإفصاح عنها (21).
- عدم وجود معايير محاسبية محلية: حيث لا توجد معايير محاسبية ليبية خاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، مما يؤدي إلى اختلاف أساليب الإفصاح بين المصارف
- ضعف آليات الرقابة والمساءلة: حيث تفتقر الجهات الرقابية إلى آليات فعالة لمراقبة التزام المصارف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومساءلة المقصرين.
- تعارض بعض التشريعات: حيث قد تتعارض بعض التشريعات الضريبية مع مبادرات المسؤولية الاجتماعية، مثل عدم اعتبار بعض النفقات الاجتماعية كنفقات قابلة للخصم من الوعاء الضريبي (22).
- **المعوقات التنظيمية والإدارية:**
- هناك العديد من المعوقات التنظيمية والإدارية التي تواجه المصارف التجارية الليبية في مجال الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية وأهمها:

- **عدم وجود وحدات إدارية متخصصة:** حيث تفتقر معظم المصارف الليبية إلى وحدات إدارية متخصصة في المسؤولية الاجتماعية، مما يؤثر على عملية تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
- **ضعف نظم المعلومات:** حيث تعاني المصارف الليبية من ضعف نظم المعلومات المحاسبية القادرة على قياس وتسجيل تكاليف المسؤولية الاجتماعية بشكل دقيق.
- **ضعف الاستقرار الإداري:** حيث يؤثر التغيير المتكرر في الإدارات العليا للمصارف على استمرارية سياسات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
- **عدم وضوح استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية:** حيث تفتقر معظم المصارف الليبية إلى استراتيجيات واضحة للمسؤولية الاجتماعية، مما يجعل الإفصاح عنها غير منتظم وغير شامل (23).
- **التركيز على الأداء المالي:** حيث تركز إدارات المصارف على الأداء المالي وتحقيق الأرباح أكثر من تركيزها على الأداء الاجتماعي والبيئي، مما يقلل من أهمية الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.
- **المعوقات المهنية والفنية:**
 - تواجه المصارف التجارية الليبية العديد من المعوقات المهنية والفنية في مجال الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ومن بينها:
 - **نقص الكوادر المؤهلة:** حيث تفتقر المصارف الليبية إلى الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
 - **صعوبة قياس بعض تكاليف المسؤولية الاجتماعية:** حيث يصعب قياس بعض تكاليف المسؤولية الاجتماعية ذات الطبيعة غير الملموسة، مثل تكاليف تحسين صورة المصرف وتكاليف رضا العملاء (24).
 - **صعوبة فصل تكاليف المسؤولية الاجتماعية:** حيث يصعب في بعض الأحيان فصل تكاليف المسؤولية الاجتماعية عن التكاليف الأخرى، مما يؤثر على دقة الإفصاح عنها.
 - **ضعف المعرفة بمعايير الإفصاح الدولية:** حيث تفتقر المصارف الليبية إلى المعرفة الكافية بالمعايير والإرشادات الدولية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مثل مبادرة التقارير العالمية (GRI) ومعياري (ISO 26000).

- **ضعف الدور المهني للمنظمات المهنية:** حيث لا تقوم المنظمات المهنية المحاسبية في ليبيا بدور فعال في تطوير معايير وإرشادات للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

4- واقع الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية

نظرة عامة على القطاع المصرفي الليبي:

يتكون القطاع المصرفي الليبي من مصرف ليبيا المركزي الذي يتولى مهام السلطة النقدية، والمصارف التجارية التي تقدم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والمصارف المتخصصة التي تقدم خدمات مصرفية في مجالات محددة مثل التنمية الزراعية والصناعية والعقارية.

وتنقسم المصارف التجارية في ليبيا إلى مصارف عامة مملوكة بالكامل أو بشكل جزئي للدولة مثل مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة، ومصارف خاصة مملوكة للقطاع الخاص مثل مصرف الأمان ومصرف السراي، ومصارف مشتركة مع شركاء أجانب مثل مصرف التجارة والتنمية (25). وقد شهد القطاع المصرفي الليبي العديد من التطورات والإصلاحات خلال السنوات الأخيرة، مثل تحديث نظم المدفوعات، وتطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية، وتطوير التشريعات المصرفية، وإدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية. ومع ذلك، لا يزال القطاع المصرفي الليبي يواجه العديد من التحديات مثل الاستقرار السياسي والأمني، وضعف البنية التحتية، وقلة الكوادر المؤهلة، وضعف الثقافة المصرفية لدى المواطنين (26).

مجالات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية:

تتنوع مجالات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، ويمكن تقسيمها إلى المجالات التالية:

- **الإفصاح عن المسؤولية تجاه العملاء:** وتشمل الإفصاح عن تكاليف تحسين جودة الخدمات، وتكاليف التثقيف المالي للعملاء، وتكاليف حماية بيانات العملاء، وتكاليف خدمة العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أشارت دراسة المشري (2022) إلى أن مستوى الإفصاح في هذا المجال كان متوسطاً، حيث بلغ متوسط مؤشر الإفصاح 63.5%.

- **الإفصاح عن المسؤولية تجاه العاملين:** وتشمل الإفصاح عن تكاليف التدريب والتطوير المهني، وتكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية، وتكاليف تحسين بيئة العمل، وتكاليف المكافآت والحوافز. وقد أشارت دراسة الواعر (2020) إلى أن مستوى الإفصاح في هذا المجال كان جيداً، حيث بلغ متوسط مؤشر الإفصاح 67.2%.
 - **الإفصاح عن المسؤولية تجاه المجتمع:** وتشمل الإفصاح عن تكاليف التبرعات والمساهمات الخيرية، وتكاليف دعم المشاريع الاجتماعية والثقافية والتعليمية، وتكاليف دعم البنية التحتية المحلية، وتكاليف المشاركة في برامج التنمية المستدامة. وقد أشارت دراسة إبراهيم والعموري (2023) إلى أن مستوى الإفصاح في هذا المجال كان متوسطاً، حيث بلغ متوسط مؤشر الإفصاح 59.8%.
 - **الإفصاح عن المسؤولية تجاه البيئة:** وتشمل الإفصاح عن تكاليف ترشيد استهلاك الطاقة والموارد، وتكاليف الحد من التلوث، وتكاليف إعادة التدوير، وتكاليف دعم المشاريع البيئية. وقد أشارت دراسة الصالحي (2021) إلى أن مستوى الإفصاح في هذا المجال كان ضعيفاً، حيث بلغ متوسط مؤشر الإفصاح 31.4%.
 - **الإفصاح عن المسؤولية تجاه الاقتصاد المحلي:** وتشمل الإفصاح عن تكاليف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتكاليف توظيف المواطنين، وتكاليف نقل التكنولوجيا، وتكاليف دعم الصناعات المحلية. وقد أشارت دراسة الشيباني (2018) إلى أن مستوى الإفصاح في هذا المجال كان متوسطاً، حيث بلغ متوسط مؤشر الإفصاح 54.7%.
- أساليب الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية:**
- تتنوع أساليب الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- **الإفصاح ضمن القوائم المالية الأساسية:** حيث تقوم بعض المصارف بإدراج بنود خاصة بتكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي، مثل بند "التبرعات والمساهمات الاجتماعية" في قائمة الدخل. وقد أشارت دراسة الواعر (2020) إلى أن 45% من المصارف التجارية الليبية تستخدم هذا الأسلوب.
 - **الإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:** حيث تقوم بعض المصارف بتقديم معلومات تفصيلية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن الإيضاحات المرفقة

بالقوائم المالية. وقد أشارت دراسة الصالحي (2021) إلى أن 60% من المصارف التجارية الليبية تستخدم هذا الأسلوب.

– **الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة:** حيث تقوم بعض المصارف بتضمين معلومات عن أنشطة وتكاليف المسؤولية الاجتماعية ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي. وقد أشارت دراسة إبراهيم والعموري (2023) إلى أن 75% من المصارف التجارية الليبية تستخدم هذا الأسلوب.

– **الإفصاح في تقارير منفصلة:** حيث تقوم بعض المصارف بإصدار تقارير خاصة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل منفصل عن التقارير المالية. وقد أشارت دراسة المشري (2022) إلى أن 20% فقط من المصارف التجارية الليبية تستخدم هذا الأسلوب.

– **الإفصاح عبر الإنترنت:** حيث تقوم بعض المصارف بنشر معلومات عن أنشطة وتكاليف المسؤولية الاجتماعية على مواقعها الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي. وقد أشارت دراسة الشيباني (2018) إلى أن 35% من المصارف التجارية الليبية تستخدم هذا الأسلوب (26).

ثانياً: الإطار العملي للدراسة

في هذا الجزء سيتم عرض تحليل نتائج الدراسة الميدانية حول معوقات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية بمنطقة وادي الشاطئ، وتم استخدام استبانة مكونة من خمسة محاور رئيسية، للتعرف على مدى التزام هذه المصارف بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى تحليل المعوقات الرئيسية الأكثر تأثيراً في عدم التزام المصارف بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

1.2 توزيع عينة الدراسة حسب المصارف (ثم اتباع أسلوب المسح الشامل)

جدول رقم (1) يوضح مكونات مجتمع الدراسة

عدد الموظفين	المصرف
41	التجاري براك
35	التجاري القرصة
36	التجاري أدري
15	شمال أفريقيا تامزاوة
24	الصحاري براك
35	الجمهورية برقن
186	المجموع

2.2 اختبار الصدق والثبات

للتأكد من موثوقية أداة الدراسة، تم احتساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الدراسة وللأداة ككل وكما يلي:

الجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور
0.89	8	عدم التزام المصارف بالإفصاح المحاسبي
0.92	5	المعوقات التشريعية والقانونية
0.88	5	المعوقات التنظيمية والإدارية
0.85	5	المعوقات المهنية والفنية
0.90	23	الأداة ككل

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع محاور الدراسة تتمتع بدرجة مرتفعة جداً من الثبات، حيث تراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ بين (0.83) كحد أدنى للمعوقات الثقافية والاجتماعية و(0.92) كحد أعلى للمعوقات التشريعية والقانونية، وبلغت قيمة معامل الثبات للأداة ككل (0.90). هذه النتائج تدل على اتساق داخلي عالٍ لفقرات الاستبيان وموثوقية مرتفعة في قياس المتغيرات المستهدفة، مما يعزز من دقة النتائج المتحصل عليها ويشير إلى صلاحية الأداة للتطبيق الميداني. كما يلاحظ أن محور المعوقات التشريعية والقانونية سجل أعلى قيمة ثبات (0.92)، مما يعكس قوة تماسك فقرات هذا المحور واتساقها في قياس المعوقات التشريعية والقانونية التي تواجه المصارف في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

3.2 الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة

تعتبر الخصائص الديموغرافية للمجتمع المستهدف خطوة أساسية لفهم الخصائص العامة لأفراد هذا المجتمع الذي تم اختياره والمتكون من موظفي المصارف التجارية في منطقة وادي الشاطئ. ويهدف هذا الجدول إلى بيان التوزيع النسبي والتكراري لمجموعة من المتغيرات الديموغرافية المؤثرة مثل الجنس، الفئات العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، وطبيعة العمل، مما يساعد على استيعاب تركيبة المجتمع البحثي ومدى تمثيله للواقع المؤسسي في المنطقة.

الجدول رقم (3) يوضح الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة(%)
الجنس	ذكر	132	71.0%
	أنثى	54	29.0%
العمر	أقل من 30 سنة	28	15.1%
	30- أقل من 40 سنة	76	40.9%
	40- أقل من 50 سنة	54	29.0%
	50 سنة فأكثر	28	15.1%
المؤهل	دبلوم متوسط	51	27.4%
	بكالوريوس	126	67.7%
الخبرة	دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)	9	4.8%
	أقل من 5 سنوات	34	18.3%
	5 - أقل من 10 سنوات	72	38.7%
	10 سنوات فأكثر	80	43.0%
الوظيفة	إداري	56	30.1%
	مالي/محاسبي	84	45.2%
	خدمات عملاء	32	17.2%
	أخرى	14	7.5%

يوضح الجدول رقم (3) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة المكونة من 186 موظفًا من المصارف التجارية في منطقة وادي الشاطئ، ويظهر من خلاله ما يلي:

- **من حيث الجنس:** تبين أن الذكور يمثلون الأغلبية بنسبة 71.0%، مقابل 29.0% للإناث، ما يعكس الطبيعة الذكورية السائدة في سوق العمل المصرفي بالمنطقة، أو محدودية مشاركة المرأة في الوظائف المالية.
- **من حيث العمر:** توضح البيانات أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً هي من (30 - أقل من 40 سنة) بنسبة 40.9%، تليها فئة (40 - أقل من 50 سنة) بنسبة 29.0%، ما يشير إلى أن غالبية العاملين من فئة عمرية متوسطة، وهو مؤشر إيجابي على توفر الكفاءة والخبرة العملية دون الوصول إلى سن التقاعد.
- **بالنسبة للمؤهل العلمي:** إن الغالبية العظمى من أفراد العينة يحملون شهادة البكالوريوس بنسبة 67.7%، يليهم حملة الدبلوم المتوسط بنسبة 27.4%، في حين أن نسبة الحاصلين على دراسات عليا (ماجستير أو دكتوراه) منخفضة نسبياً (4.8%)، ما يعكس حاجة القطاع المصرفي إلى تعزيز فرص التدريب والتطوير الأكاديمي للكوادر البشرية.

- أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة: فتشير النتائج إلى أن ما نسبته 43.0% من الموظفين يمتلكون خبرة تزيد عن 10 سنوات، وهي نسبة مرتفعة تدل على استقرار وظيفي نسبي، بينما بلغت نسبة ذوي الخبرة بين 5 إلى أقل من 10 سنوات حوالي 38.7%.
- وفيما يخص الوظيفة: نجد أن النسبة الأكبر من الموظفين يعملون في المجال المالي أو المحاسبي بنسبة 45.2%، تليها الوظائف الإدارية بنسبة 30.1%، مما يتماشى مع طبيعة العمل داخل المصارف، حيث يشكل العمل المالي المحور الرئيسي لنشاط المؤسسة.

4.2. الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة:

تم الاعتماد على الإحصاءات الوصفية لتحليل استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة ضمن محاور الاستبيان، بالإضافة إلى تحديد درجة الدلالة المعنوية ودرجة الأهمية. ويهدف هذا التحليل إلى التعرف على مدى توافر الخصائص أو الاتجاهات المدروسة لدى أفراد العينة بشكل دقيق بما يساهم في تفسير نتائج الدراسة بشكل موضوعي.

المحور الأول - عدم التزام المصارف بالإفصاح المحاسبي:

جدول رقم (4) يوضح اتجاه إجابات العينة على المحور الأول.

العبارة	المتوسط	الانحراف	الدلالة	المستوى
لا يوجد نظام محاسبي متخصص لقياس وتسجيل تكاليف المسؤولية الاجتماعية	4.90	0.38	0.00	مرتفع جداً
لا يفصح المصرف عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	4.85	0.42	0.00	مرتفع جداً
لا يستخدم المصرف الإفصاح الوصفي (غير الكمي) عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية	4.82	0.36	0.00	مرتفع جداً
لا يفصح المصرف عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين	4.75	0.39	0.00	مرتفع جداً
لا يفصح المصرف عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء	4.63	0.45	0.00	مرتفع جداً
لا يستخدم المصرف الإفصاح الكمي غير المالي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية	4.60	0.43	0.00	مرتفع جداً
لا يفصح المصرف عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه الاقتصاد المحلي	4.53	0.41	0.00	مرتفع جداً
لا يفصح المصرف عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	4.45	0.48	0.00	مرتفع جداً

تشير نتائج الجدول رقم (4) إلى أن أفراد العينة يتفقون بدرجة عالية جداً من الأهمية على عدم التزام المصارف بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، ومما يعزز مصداقية هذه النتائج أن النتائج دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ويعكس ذلك اتفاقاً كبيراً بين آراء أفراد العينة على هذه المعوقات حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.45) و(4.90) وجميعها تقع ضمن فئة "مرتفعة جداً" وفق مقياس ليكرت الخماسي. وقد جاءت العبارة "لا يوجد نظام محاسبي متخصص لقياس وتسجيل تكاليف المسؤولية الاجتماعية" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.90) وانحراف معياري (0.38)، مما يعكس غياباً واضحاً للبنية المحاسبية اللازمة لتوثيق هذه التكاليف.

كما حازت عبارات أخرى مثل "لا يفصح المصرف عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع" و"لا يستخدم المصرف الإفصاح الوصفي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية" متوسطات مرتفعة (4.85 و4.82 على التوالي)، مما يشير إلى قصور واضح في ممارسات الإفصاح سواء كانت كمية أو وصفية. كذلك أظهرت النتائج أن المصارف لا تقدم إفصاحات كافية تجاه فئات متعددة من أصحاب المصلحة مثل العاملين والعملاء والبيئة والاقتصاد المحلي، وهو ما يعكس ضعف التزامها بمبادئ الشفافية والمساءلة الاجتماعية.

- المحور الثاني: معوقات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية

● البعد الأول: المعوقات التشريعية والقانونية

جدول رقم (5) يوضح اتجاه إجابات العينة على البعد الأول.

العبارة	المتوسط	الانحراف	الدلالة	الاتجاه
يؤثر غياب التشريعات الملزمة على الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية	4.89	0.32	0.00	موافق بشدة
يُعد قصور القوانين المنظمة للقطاع المصرفي معوقاً للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	4.76	0.41	0.00	موافق بشدة
يؤثر عدم وجود معايير محاسبية محلية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	4.65	0.50	0.00	موافق بشدة
يُسهم ضعف آليات الرقابة والمساءلة في الحد من الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	4.54	0.55	0.00	موافق بشدة
تتعارض بعض التشريعات الضريبية مع مبادرات المسؤولية الاجتماعية	4.42	0.63	0.00	موافق بشدة

يبين الجدول رقم (5) أن المعوقات التشريعية والقانونية حظيت بدرجة موافقة عالية جداً من قبل المستجيبين، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.42)

و(4.89)، مما يشير إلى أهمية هذه المعوقات في الحد من إفصاح المصارف التجارية عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية. احتل "غياب التشريعات الملزمة" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.89) وانحراف معياري منخفض (0.32)، مما يعكس إجماعاً قوياً بين المستجيبين على أن عدم وجود قوانين تلزم المصارف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يمثل أهم عائق تشريعي. يليه "قصور القوانين المنظمة للقطاع المصرفي" بمتوسط حسابي (4.76)، ثم "عدم وجود معايير محاسبية محلية" بمتوسط (4.65)، مما يؤكد على الحاجة الملحة لتطوير الإطار التشريعي والمعياري المحلي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي الليبي. كما أشارت النتائج إلى أن "ضعف آليات الرقابة والمساءلة" و"تعارض بعض التشريعات الضريبية" يمثلان عوائق مهمة بمتوسطات حسابية (4.54) و(4.42) على التوالي. يلاحظ تزايد قيم الانحراف المعياري تدريجياً من الفقرة الأولى إلى الأخيرة، مما يشير إلى زيادة تباين آراء المستجيبين حول المعوقات الأقل أهمية في هذا المحور.

● البعد الثاني: المعوقات التنظيمية والإدارية

جدول رقم (6) يوضح اتجاه إجابات العينة على البعد الثاني.

العبارة	المتوسط	الانحراف	الدلالة	الاتجاه
يؤثر ضعف الهيكل التنظيمي للمصرف على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	4.71	0.36	0.00	موافق بشدة
يحد غياب قسم متخصص للمسؤولية الاجتماعية من الإفصاح عن تكاليفها	4.63	0.44	0.00	موافق بشدة
نقص الكفاءات الإدارية المتخصصة يعيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	4.52	0.53	0.00	موافق بشدة
تؤثر قلة الحوافز الداخلية على قيام المصرف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	4.35	0.61	0.00	موافق بشدة
ضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة يحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	4.19	0.68	0.00	موافق

يوضح الجدول رقم (6) أن المعوقات التنظيمية والإدارية تمثل تحدياً كبيراً للمصارف التجارية في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (4.19) و(4.71). احتل "ضعف الهيكل التنظيمي للمصرف" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.71) وانحراف معياري منخفض (0.36)، مما يشير إلى أن البنية التنظيمية للمصارف لا تدعم بشكل كافٍ الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما حصلت فقرة "غياب قسم متخصص للمسؤولية الاجتماعية" على موافقة عالية جداً بمتوسط حسابي (4.63)، مؤكدة الحاجة إلى إنشاء وحدات تنظيمية

متخصصة لتولي مسؤولية الإفصاح الاجتماعي. كذلك، يمثل "نقص الكفاءات الإدارية المتخصصة" معوقاً مهماً بمتوسط حسابي (4.52)، مما يشير إلى أهمية تطوير الموارد البشرية في هذا المجال. وجاءت فقرتنا "قلة الحوافز الداخلية" و"ضعف التنسيق بين الإدارات" في المرتبتين الرابعة والخامسة بمتوسطات حسابية (4.35) و(4.19) على التوالي، وهو ما يسلط الضوء على أهمية توفير الحوافز المناسبة وتحسين التنسيق بين الإدارات المختلفة في المصارف لتعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. يلاحظ أن الانحراف المعياري يزداد تدريجياً مع انخفاض المتوسط الحسابي، مما يشير إلى زيادة تباين الآراء حول المعوقات الأقل أهمية.

● البعد الثالث: المعوقات المهنية والفنية

جدول رقم (7) يوضح اتجاه إجابات العينة على البعد الثالث.

العبارة	المتوسط	الانحراف	الدلالة	الاتجاه
يؤثر نقص الخبرة المحاسبية في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	4.58	0.39	0.00	موافق بشدة
غياب برامج تدريب متخصصة يحد من قدرة المحاسبين على الإفصاح	4.47	0.48	0.00	موافق بشدة
صعوبة تحديد وقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية تُعد معوقاً فنياً	4.33	0.57	0.00	موافق بشدة
يؤثر عدم وجود إرشادات مهنية واضحة على دقة الإفصاح	4.21	0.64	0.00	موافق
ضعف الأنظمة المحاسبية المستخدمة يعيق الإفصاح الشفاف	4.08	0.72	0.00	موافق

يشير الجدول رقم (7) إلى أن المعوقات المهنية والفنية تلعب دوراً مهماً في الحد من قدرة المصارف على الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (4.08) و(4.58). احتل "نقص الخبرة المحاسبية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.58) وانحراف معياري منخفض (0.39)، مما يؤكد أهمية تطوير المهارات المحاسبية المتخصصة في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. يليه "غياب برامج تدريب متخصصة" بمتوسط حسابي (4.47)، مما يبرز الحاجة إلى برامج تدريبية موجهة لتنمية مهارات المحاسبين في هذا المجال. كما حصلت فقرة "صعوبة تحديد وقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية" على موافقة عالية بمتوسط حسابي (4.33)، وهو ما يعكس التحديات التقنية في عملية القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية. وجاءت فقرتنا "عدم وجود إرشادات مهنية واضحة" و"ضعف الأنظمة المحاسبية المستخدمة" في المرتبتين الرابعة والخامسة بمتوسطات حسابية (4.21) و(4.08) على التوالي، مما يشير إلى الحاجة لتطوير

الأطر المهنية والأنظمة المحاسبية لتسهيل عملية الإفصاح. يلاحظ أن الانحراف المعياري يزداد مع انخفاض المتوسط الحسابي، مما يدل على تزايد تباين آراء المستجيبين حول الفقرات الأقل أهمية في هذا المحور.

5.2 اختبار الفرضيات:

في ضوء أهداف الدراسة وسعيها لاختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة حول الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، تم إجراء اختبار الفرضيات باستخدام التحليل الإحصائي للمتوسطات والدرجة المئوية، بالإضافة إلى احتساب الفروق ومستوى الدلالة الإحصائية. ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرضيات الأساسية للدراسة، والتي تعكس مدى التزام المصارف بالإفصاح من جهة، وطبيعة المعوقات التي تؤثر على هذا الالتزام من جهة أخرى.

جدول رقم (8) اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	المحور	المتوسط	الدرجة	الفروق	الدلالة	النتيجة
الأولى	عدم الالتزام بالإفصاح	4.69	94%	1.69	0.00	قبول
الثانية	المعوقات التشريعية والقانونية	4.65	93%	1.65	0.00	قبول
الثالثة	المعوقات التنظيمية والإدارية	4.48	90%	1.48	0.00	قبول
الرابعة	المعوقات المهنية والفنية	4.33	87%	1.33	0.00	قبول

تفسير نتائج ملخص المتوسطات العامة للمحاور:

يوضح الجدول رقم (8) درجة مستوى عدم الالتزام، بالإضافة إلى الترتيب التنازلي للمعوقات الرئيسية الثلاثة للإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بمنطقة وادي الشاطئ. حيث جاءت درجة عدم التزام المصارف التجارية محل الدراسة بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية بحوالي 94% وبمتوسط عام (6.69) مما يعني عدم التزام هذه المصارف بالإفصاح. أما من ناحية المعوقات فقد احتلت المعوقات التشريعية والقانونية المرتبة الأولى بمتوسط عام (4.65) وبدرجة 93%، مما يشير إلى أن الإطار التشريعي والقانوني يمثل التحدي الأكبر أمام المصارف التجارية في الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية. وجاءت في المرتبة الثانية المعوقات التنظيمية والإدارية بمتوسط عام (4.48) وبدرجة 90%، مؤكدة على أهمية البنية التنظيمية والإدارية في دعم ممارسات الإفصاح الاجتماعي. أما المعوقات المهنية والفنية فقد احتلت المرتبة

الثالثة بمتوسط عام (4.33) ودرجة 87%، وهي تمثل تحدياً مهماً لكنه أقل حدة مقارنة بالمعوقات الأخرى.

6.2 النتائج والتوصيات:

1.6.2 النتائج:

في ضوء التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات المتعلقة بمعوقات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بمنطقة وادي الشاطئ، تم استخلاص النتائج التالية:

1. **موثوقية أداة الدراسة:** أظهرت نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ درجة عالية جداً من الموثوقية والاتساق الداخلي لجميع محاور الدراسة مما يؤكد صلاحية الأداة المستخدمة لتحقيق أهداف الدراسة.
2. **عدم الالتزام بالإفصاح المحاسبي:** أظهرت النتائج موافقة عالية جداً من قبل المستجيبين على عدم وجود التزام بالإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف محل الدراسة.
3. **أولوية المعوقات:** كشفت الدراسة عن ترتيب واضح لمعوقات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، حيث جاءت المعوقات التشريعية والقانونية في المرتبة الأولى، تليها المعوقات التنظيمية والإدارية، ثم المعوقات المهنية والفنية.
4. **أبرز المعوقات التشريعية والقانونية:** المرتبة الأولى غياب التشريعات الملزمة، يليه قصور القوانين المنظمة للقطاع المصرفي، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تطوير الإطار التشريعي والقانوني المنظم للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الليبية.
5. **أبرز المعوقات التنظيمية والإدارية:** جاء ضعف الهيكل التنظيمي للمصرف كأهم معوق تنظيمي، يليه غياب قسم متخصص للمسؤولية الاجتماعية، مما يشير إلى أهمية إعادة هيكلة المصارف وإنشاء أقسام متخصصة للمسؤولية الاجتماعية.
6. **أبرز المعوقات المهنية والفنية:** جاء نقص الخبرة المحاسبية في مقدمة المعوقات المهنية والفنية، يليه غياب برامج تدريب متخصصة، مما يسلط الضوء على أهمية تطوير المهارات المحاسبية المتخصصة في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
7. **الاتفاق العام على أهمية المعوقات:** أظهرت النتائج موافقة عالية جداً من قبل المستجيبين على جميع المعوقات المذكورة، مما يؤكد وجود تحديات حقيقية ومتعددة

الجوانب تواجه المصارف التجارية الليبية في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

2.6.2 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي قد تسهم في تذليل معوقات الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية:

1. على المستوى التشريعي والقانوني:

- ضرورة سن تشريعات وقوانين ملزمة للمصارف التجارية بالإفصاح عن أنشطتها وتكاليفها في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- مراجعة وتحديث القوانين المنظمة للقطاع المصرفي بما يتماشى مع متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- العمل على إصدار معايير محاسبية ليبية تعالج المحاسبة والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة لضمان التزام المصارف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- تعديل التشريعات الضريبية لتشجيع المصارف على تبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

2. على المستوى التنظيمي والإداري:

- إعادة تصميم الهياكل التنظيمية للمصارف بما يدعم ممارسات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
- استحداث أقسام أو وحدات متخصصة في المسؤولية الاجتماعية داخل المصارف، تكون مسؤولة عن متابعة وتوثيق الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.
- العمل على توظيف كوادر إدارية متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
- وضع نظام حوافز داخلي يشجع على الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- تعزيز التنسيق والتكامل بين الإدارات المختلفة داخل المصارف لضمان تدفق المعلومات اللازمة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

3. على المستوى المهني والفني:

- تطوير مهارات وخبرات الكوادر المحاسبية في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للمحاسبين في مجال قياس وتسجيل والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.
- البحث عن أساليب وطرق علمية لقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية بشكل دقيق وموضوعي.
- قيام الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية بإصدار إرشادات وأدلة عمل توضح كيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- تطوير الأنظمة المحاسبية المستخدمة في المصارف لتتضمن آليات تسجيل وتبويب وعرض تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

الهوامش:

1. Carroll, A. B. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders. Business Horizons, 34(4), 39-48.
2. Elkington, J. (1997). Cannibals with forks: The triple bottom line of 21st century business. Capstone Publishing Ltd.
3. Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2006). Strategy and society: The link between competitive advantage and corporate social.
4. Global Reporting Initiative (GRI). (2021). GRI Standards. Global Reporting Initiative.
5. United Nations. (n.d.). Sustainable Development Goals. Retrieved from <https://www.un.org/sustainabledevelopment/>
6. بيطار، أحمد وفرحات، محمد. (2013). إشكاليات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف العربية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص 382-384.
7. خالد البشير محمد وعبد الحميد علي. (2025). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بمدينة مسلاتة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.
8. ناصر، أحمد. (2021). تحديات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف المصرية: دراسة ميدانية. مجلة البحوث المالية والتجارية.

9. المكي، سعود. (2020). معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة الأهلية للإسمنت. مجلة العلوم الاقتصادية الليبية.
10. العدوان، خالد. (2020). أثر المعوقات التنظيمية على الإفصاح في المصارف الأردنية. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية.
11. أبو سمرة، حامد أحمد صالح (2009). معوقات الإفصاح في الشركات المساهمة الفلسطينية: دراسة تحليلية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.
12. الزهراني، عادل. (2019). تحديات الإفصاح المحاسبي في المصارف الخليجية: دراسة مقارنة. مجلة الاقتصاد والأعمال الخليجية.
13. الشافعي، مصطفى. (2020). الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية: الأسس والمعايير. دار النشر الجامعي، ص 115.
14. الحلبي، أحمد وحجازي، هشام. (2021). أساليب قياس وعرض تكاليف المسؤولية الاجتماعية. مجلة البحوث المحاسبية، ص 84.
15. الشافعي، مصطفى، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، سبق ذكره، ص 117.
16. الواعر، فؤاد. (2020). أشكال وأساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. المجلة العلمية للمحاسبة والمراجعة، ص 130.
17. الشافعي، مصطفى، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، سبق ذكره، ص 116.
18. الحلبي، أحمد وحجازي، هشام، أساليب قياس وعرض تكاليف المسؤولية الاجتماعية، سبق ذكره، ص 85.
19. الغامدي، سلطان. (2022). التقارير المتكاملة ودورها في تحسين شفافية الأداء المصرفي. مجلة الإدارة والاقتصاد، ص 96.
20. الصالحي، عماد. (2021). المعوقات التشريعية للإفصاح المحاسبي في المصارف الليبية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ص 34.
21. الساكت، نجيب. (2015). القوانين المنظمة للمسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي الليبي. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ص 145.
22. كريبات، سعيد. (2013). غياب المعايير المحاسبية المحلية وأثره على الإفصاح المحاسبي. مجلة المحاسبة والتدقيق، ص 170.
23. حواشة، محمد. (2014). أثر الاستقرار الإداري على سياسات المسؤولية الاجتماعية. مجلة الإدارة العامة، ص 160.
24. بايود ونجيب. (2012). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية: المفاهيم والتطبيقات. دار النشر العربي، ص 205.
25. فداوي، محمد وآخرون. (2019). تحديات قياس وفصل تكاليف المسؤولية الاجتماعية. مجلة العلوم المحاسبية، ص 72.
26. الفدلي، حسن. (2018). التشريعات الضريبية وأثرها على المسؤولية الاجتماعية للمصارف. مجلة الضرائب العربية، ص 182.